المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

مشروع نجاعة الأداء

مشروع قانون المالية

2018

فهرس

1. الجزء الأول: تقديم الوزارة 4
1. تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018 7
إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية 7
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018 حسب البرامج 8
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 8
برنامج 123 : تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني 9
5. توزيع جهوي لاعتمادات برامج 9
تعليق 9
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 9
2. الجزء الثاني: تقديم برامج الوزارة 11
برنامج 123 : تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني 11
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 11
2. مسؤول البرنامج 12
3. المتدخلين في القيادة 12
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 12
3. الجزء الثالث : محددات النفقات 27
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان 27
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية 27
ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان 28
تعليق 29
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية 29
برنامج 123 : تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني 29
ملحق: البطاقات التفصيلية للمؤشرات 33

1. الجزء الأول: تقديم الوزارة

1. تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة

تتولى الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة دورا محوريا في المجال المؤسساتي، وذلك راجع بالأساس لطبيعة عملها المتجسدة في تسهيل التعاون بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية، وتنسيق العمل بين الحكومة وجمعيات المجتمع المدني، وكذلك العمل على تعزيز التواصل الحكومي.

وتنطلق هذه الاستراتيجية من التوجيهات الملكية السامية والداعية إلى تفعيل دور الإدارة وتعزيز قيم النجاعة والفعالية في علاقتها بالمواطن، مع دعوة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله في مختلف خطبه السامية إلى تكريس منظومة الشفافية والحكامة في مختلف تدخلات الإدارة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما قدم دستور 2011 إطارا متقدما للنهوض بالمجتمع المدني وتعزيز أدواره الدستورية، كما أفسح الدستور مساحات واسعة لاشتغال المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية، وهو ما يقتضي تعزيز التعاون بينهما، كما أولى دستور 2011 أهمية كبيرة لحق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومة وربط بين المسؤولية والمحاسبة.

كما تعتبر الحكومة أن النهوض بسبل التعاون بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية وتعزيز دور المجتمع المدني وتعزيز التواصل الحكومي تمثل أولويات في برنامج عملها، وذلك من خلال عدد من الالتزامات التي رسمتها في البرنامج الحكومي 2016-2021.

تنطلق هذه الاستراتيجية من رؤية واضحة محددة الأهداف والآليات، وذلك من خلال تخصيص كل مجال من المجالات الأربع، التي تشتغل عليها الوزارة وهي العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والتواصل الحكومي، إضافة إلى مجال الإدارة والحكامة، بالهدف الاستراتيجي الخاص به والأوراش والمشاريع المتعلقة بذات المجال. وتتوخى هذه الرؤية تحقيق أربعة رهانات أساسية تتمثل في:

- **المساهمة في الرفع من الإنتاج التشريعي والرقابي للمؤسسة التشريعية وتعزيز المبادرات التشريعية البرلمانية؛**
- **تعزيز أدوار المجتمع المدني ورفع قدرات الجمعيات وتقوية أنظمة تمويلها؛**
- **إرساء تواصل حكومي فعال ومؤثر في الرأي العام؛**
- **دعم المهام تعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للشفافية والحكامة والتعاقد.**

ولتحقيق تلك الرهانات سيتم اعتماد خمس آليات أساسية وهي:

- **تحديث المنظومة القانونية والتنظيمية؛**
- **الاهتمام وتثمين الموارد البشرية؛**
- **تنمية الموارد المالية وترشيد إنفاقها؛**
- **الانفتاح على مختلف الفاعلين واعتماد المقاربة التشاركية؛**
- **تعميم التعاقد والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.**

ستعمل الوزارة في مجال العلاقات مع البرلمان خلال الفترة 2017-2021 على إطلاق عدد من الأوراش وذلك بهدف تعزيز سبل التعاون والحوار بين الحكومة والمؤسسة التشريعية، والغاية تعزيز العمل التشريعي والرقابي للبرلمان، وكذلك تعزيز المبادرات التشريعية للبرلمان. إن أبرز التحديات المطروحة على بلادنا يتمثل في تجويد العمل التشريعي ومضاعفة عدد مقترحات القوانين المصادق عليها بصفة نهائية من طرف البرلمان. كما ستعمل الوزارة على الإسهام في تعزيز جلسات السياسة العمومية وكذلك العمل على تتبع مسار الأسئلة الكتابية من خلال البرنامج الالكتروني لتدبير الأسئلة الكتابية، وتعزيز حصص الأسئلة الشفوية البرلمانية.

كما تسعى الوزارة من خلال استراتيجية عملها خلال 2017-2021 إلى تعزيز التواصل بين القطاعات الحكومية والتنسيق بخصوص العلاقة مع المؤسسة التشريعية، كما تهدف الاستراتيجية تعزيز قدرات المستشارين المكلفين بالشؤون البرلمانية في الدواوين الوزارية.

كما ستعمل الوزارة على تطوير نظام مندمج لتتبع العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، وكذلك مواكبة لقاءات اللجنة البين وزارية لتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية وتتبع تنفيذ توصياتها.

ولتفعيل اختصاصاتها عملت الوزارة على وضع برنامجا واحد أسمته تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ويتضمن خمسة مشاريع أساسية وهي:

- **مشروع دعم المهام**
- **مشروع التفاعل مع البرلمان**
- **مشروع تقوية قدرات المجتمع المدني**
- **مشروع الديمقراطية التشاركية.**
- دعم مهام ووظائف الناطق الرسمي باسم الحكومة

حيث يهدف هذا البرنامج، من خلال هذه المشاريع، الى تحديث وسائل التدبير وترشيد تدبير الموارد وتحسين التفاعل بين الحكومة والبرلمان. تعزيز الحكامة الجيدة وتطوير منظومة الشراكة بين الدولة والجمعيات. وتثمين عمل منظمات المجتمع المدني وتعزيز ادوارها.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018

جدول 1 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	(قانون المالية لسنة 2017) الميزانية العامة	(مشروع قانون المالية لسنة 2018) الميزانية العامة	مشروع قانون المالية(الميزانية العامة) لسنة 2018 / قانون المالية(الميزانية العامة) لسنة 2017
الموظفون	0	27 711 000	0
المعدات والنفقات المختلفة	0	19 000 000	0
الاستثمار	0	7 000 000	0
المجموع	0	53 711 000	0

جدول 2 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة و مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2018
	مشروع قانون المالية للسنة 2018	مشروع قانون المالية للسنة 2018	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2018	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	27 711 000					
المعدات و النفقات المختلفة	19 000 000	0	0			
الاستثمار	7 000 000	0	0			
المجموع	53 711 000	0	0	0	0	53 711 000

إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018 حسب البرامج

جدول 3: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2017)	الميزانية العامة (2018 مشروع قانون المالية لسنة)			% مشروع قانون المالية لسنة 2018 / قانون المالية لسنة 2017
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
الإدارة العامة	0				0
تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	0	27 711 000	19 000 000	7 000 000	0
المجموع	0	27 711 000	19 000 000	7 000 000	0

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة 2018	مرافق الدولة المسيرة بصورة 2018		حسابات المرصدة لأمور خصوصية 2018		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2018
	مشروع قانون المالية للسنة 2018	مشروع قانون المالية للسنة 2018	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2018	تحويلات أو دفوعات	
الإدارة العامة						
تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	53 711 000					53 711 000
المجموع	53 711 000					53 711 000

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 123 : تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

جدول : 5 ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	0	4 580 000	4 580 000
التفاعل مع البرلمان	640 000	400 000	1 040 000
تقوية قدرات المجتمع المدني	3 345 000	600 000	3 945 000
الديموقراطية التشاركية	1 500 000	850 000	2 350 000
دعم المهام	12 485 000	0	12 485 000
دعم مهام و وظائف الناطق الرسمي باسم الحكومة	1 030 000	570 000	1 600 000

5. توزيع جهوي لاعتمادات برامج

جدول 8 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	19 000 000	7 000 000	26 000 000
المجموع	19 000 000	7 000 000	26 000 000

تعليق

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

جدول 9: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2018-2020 لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2017	مشروع قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات 2019	الإسقاطات 2020
نفقات الموظفين	0	27 711 000	35 000 000	40 000 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	0	19 000 000	23 000 000	25 000 000
نفقات الاستثمار	0	7 000 000	9 000 000	11 000 000
المجموع	0	53 711 000	67 000 000	76 000 000

جدول 10: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2018-2020 لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2017	مشروع قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات 2019	الإسقاطات 2020
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	0	0	0	0
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	0	0	0	0

جدول 11 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2018-2020 حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2017	مشروع قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات 2019	الإسقاطات 2020
تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني				
الميزانية العامة	0	53 711 000	67 000 000	76 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	0			
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	0			
الإدارة العامة				
الميزانية العامة	0			
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	0			
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	0			

2. الجزء الثاني: تقديم برامج الوزارة

برنامج 123 : تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تعتبر الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني حلقة أساسية للتنسيق والتعاون بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، كما تعد عنصرا مهما لترسيخ الديمقراطية التشاركية عن طريق تفعيل دور المجتمع المدني في الحياة المؤسساتية داخل الدولة. ولتفعيل اختصاصاتها عملت الوزارة على وضع برنامجا واحد أسمته تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ويتضمن خمسة مشاريع أساسية وهي:

- مشروع دعم المهام.
- مشروع التفاعل مع البرلمان.
- مشروع تقوية قدرات المجتمع المدني.
- مشروع الديمقراطية التشاركية.
- مشروع دعم مهام و وظائف الناطق الرسمي باسم الحكومة.

حيث يهدف هذا البرنامج، من خلال هذه المشاريع، الى تحديث ودعم وسائل التدبير وترشيد تدبير الموارد وتحسين التفاعل بين الحكومة والبرلمان. تعزيز وتطوير منظومة الشراكة بين الدولة والجمعيات. وتثمين عمل منظمات المجتمع المدني وتعزيز ادوارها.

لتحقيق ذلك ستعمل الوزارة في مجال العلاقات مع البرلمان خلال الفترة 2017-2021 على إطلاق عدد من الأوراش وذلك بهدف تعزيز سبل التعاون والحوار بين الحكومة والمؤسسة التشريعية، والغاية تعزيز العمل التشريعي والرقابي للبرلمان، وكذلك تعزيز المبادرات التشريعية للبرلمان وتجويد العمل التشريعي ومضاعفة عدد مقترحات القوانين المصادق عليها بصفة نهائية من طرف البرلمان. كما ستعمل الوزارة على الإسهام في تعزيز جلسات السياسة العمومية وكذلك العمل على تتبع مسار الأسئلة الكتابية من خلال البرنامج الالكتروني لتدبير الأسئلة الكتابية، وتعزيز حصص الأسئلة الشفوية البرلمانية.

كما تسعى الوزارة إلى تعزيز التواصل بين القطاعات الحكومية والتنسيق بخصوص العلاقة مع المؤسسة التشريعية، وتعزيز قدرات المستشارين المكلفين بالشؤون البرلمانية في الدواوين الوزارية.

كما ستعمل الوزارة على تطوير نظام مندمج لتتبع العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، وكذلك مواكبة لقاءات اللجنة البين وزارية لتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية وتتبع تنفيذ توصياتها.

كما ستعمل الوزارة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني عبر تنزيل استراتيجية2017-2021 على إنجاز مجموعة من المشاريع والإجراءات ضمن ستة أوراش، تتمثل في:

1- تحيين القوانين والتشريعات؛

2- بناء قدرات الجمعيات وتعزيز الحكامة وتثمين الجهوية؛

3- تعزيز الإطار الضريبي والمحاسباتي؛

4- تطوير النظام التمويلي العمومي أو الخاص أو الأجنبي؛

5- تعزيز ولوج الجمعيات لقطاع الاتصال السمعي البصري العمومي.

6- تعزيز الديمقراطية التشاركية وتقوية الشراكة بين الدولة والجمعيات .

2. مسؤول البرنامج

الكتابة العامة

3. المتدخلين في القيادة

مدرية الموارد و الدراسات و النظم

مديرية العلاقات مع البرلمان

مديرية المجتمع المدني

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.123: تحسين تدبير الموارد

المؤشر 1.1.123 : استعمال المكتبيات

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
درهم/موظف	3835.96	3700	3500	3300	3100	3000	2016

1. توضيحات منهجية

هذا المؤشر يمكن الوزارة من تخفيض تكلفة استهلاك المكتبيات

2. مصادر المعطيات

مصلحة تدبير الميزانية والمعدات

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا يحتسب المؤشر المساطر التي يتم العمل بها بارتباط مع وزارات أخرى.

4. تعليق

المؤشر 2.1.123 : معدل عدد أيام التكوين لكل موظف سنويا

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد الأيام		6	7	8	11	13	2016

1. توضيحات منهجية

يتم قياس هذا الهدف من خلال المؤشر: معدل عدد أيام التكوين لكل موظف سنويا = **JFH/AGENT**
(Nombre participants * durée de formation)

Total effectif du MCRPSC

2. مصادر المعطيات

قاعدة البيانات ولوحة القيادة المتعلقة بمصلحة تدبير الموارد البشرية

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لايأخذ بعين الاعتبار التكوين المقدم من طرف هيئات ومنظمات أخرى في إطار التعاون والتكوينات المختلفة بالشهادات والتكوين الذي يتم بشكل فردي وكذا التكوين عن بعد والتكوينات الخاصة التي تنظمها المديريات للأطر التابعة لها.

4. تعليق

المؤشر 3.1.123 : مؤشر رقمنة المساطر الإدارية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	2	5	7	9	13	20	2016

1. توضيحات منهجية

هذا المؤشر يمكن من:

- ☒ **توسيع قاعدة استعمال التطبيقات المعلوماتية في المساطر الإدارية المعمول بها داخل الوزارة.**
- ☒ **تقليص استعمال الورق وإزالة الطابع المادي عن مجموعة من المساطر.**

2. مصادر المعطيات

مختلف المصالح وخاصة مصلحة التطوير المعلوماتي

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

وGIDلا يحتسب المؤشر المساطر التي يتم العمل بها بارتباط مع وزارات أخرى كمساطر GIP

4. تعليق

خلال 2015 تم وضع مسطرة الشكايات عبر الأنترنت وخلال سنة 2016 تم العمل بمسطرة ضبط حضور الموظفات والموظفين وفي 2017 سيتم انهاء العمل في الطابع الورقي بمساطر متعلقة بالرخص الإدارية وشواهد العمل وبيانات الأجرة ويمكن العمل بمسطرة اليكترونية لتدبير الحاجيات من المخزون والأوامر بمهمة واستعمال سيارات المصلحة.

الهدف 2.123: تحسين التفاعل بين الحكومة والبرلمان

المؤشر 1.2.123 : المراسلات الاليكترونية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	15	25	75	80	90	100	2016

1. توضيحات منهجية

هذا المؤشرفي طور الاحتساب سيمكن العلاقات مع البرلمان من:

* **تعميم استعمال المعلوميات في تدبير العلاقة بين الحكومة والبرلمان و فقا للمقتضيات الدستورية، والاستعمال الأمثل للزمن الدستوري المخصص للأسئلة البرلمانية،**

* **الاستجابة للتغيرات التي عرفها النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان.**

2. مصادر المعطيات

قاعدة البيانات ولوحة القيادة المتعلقة بقسمي العمل الرقابي والتشريعي بمصلحة التطوير المعلوماتي

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار الأسئلة المتعلقة بالسياسات العامة والموجهة لرئيس الحكومة في إطار الجلسات الشهرية المنصوص عليها في الفصل 100 من الدستور.

و لا تحسب أيام العطل والاعياد عند احتساب اجال 24 ساعة.

4. تعليق

المؤشر 2.2.123 : الخدمات الالكترونية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	25	60	70	80	95	100	2016

1. توضيحات منهجية

هذا المؤشر يمكن مديرية العلاقات مع البرلمان من تقديم خدمات سريعة وفعالة للبرلمانين وتيسير حصولهم على المعلومات المتعلقة بملفاتهم التشريعية والرقابية.

2. مصادر المعطيات

قاعدة البيانات ولوحة القيادة المتعلقة بمصلحة التطوير المعلوماتي.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار توفير الخدمة للبرلماني دون ان يقيس مدى استعمال البرلمانين لهذه الخدمة

4. تعليق

الإجراءات التي تم تحديدها لضمان تحسين المؤشر.

- لقاءات عمل مع القطاعات الوزارية والمكلفون بالشؤن البرلمانية لتوسيع قاعدة استعمال التراسل الإلكتروني فيما يتعلق بالأسئلة،
- نظام معلوماتي لرقمنة التراسل بين الوزارة وباقي القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية بالرقابة البرلمانية.

ملاحظة: إمكانية تغير المؤشر

*تعهدات الحكومة

*لجنة مقترحات القوانين

* تأهيل مستشارين والمكلفين بالشؤون البرلمانية

الهدف 3.123: تعزيز و تطوير منظومة الشراكة بين الدولة والجمعيات

المؤشر 1.3.123 : نسبة استعمال بوابة شراكة من طرف الممولين العموميين

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	15	20	30	40	60	100	2016

1. توضيحات منهجية

يتم احتساب النسبة المئوية للممولين العموميين الذين يستعملون البوابة كما يلي:

عدد الممولين الذين يستعملون البوابة *100=

مجموع عدد الممولين العموميين

وتجدر الإشارة الى ان هذه البوابة التي تم اطلاقها في مارس 2016 تهدف الى المساهمة في شفافية التمويل العمومي الموجه للجمعيات وضمان تكافؤ الفرص في الولوج لهذا التمويل ويتم الارتكاز في البداية على نشر جميع إعلانات طلبات المشاريع الموجهة للجمعيات عبر هذه البوابة ونشر لائحة الجمعيات الممولة سواء التي تم انتقاؤها عبر الية اعلان طلبات المشاريع او التمويل المباشر للجمعيات كما ينص على ذلك منشور السيد رئيس الحكومة وذلك في انتظار تطويرها بشكل تدريجي.

2. مصادر المعطيات

-البوابة الالكترونية للشراكة بين الدولة والجمعيات.

-التقرير السنوي لوضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

المؤشر يقيس مدى استعمال البوابة من طرف الممول العمومي دون الإشارة الى احترام اجال وضع المعطيات بالموقع ولا جودة المعلومات التي يضعها القطاع المعني في الموقع.

4. تعليق

استعمال هذه البوابة من طرف القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقولات العمومية سيمكن، وبطريقة مباشرة، من نشر المعلومة المتعلقة بالتمويل العمومي (نشر فرص التمويل،) وتجميعها في موقع واحد وتسهيل الولوج اليها من طرف الجمعيات وفي نفس الوقت تحقيق الشفافية بنشر لائحة المشاريع الممولة.

الهدف 4.123: ثنمين عمل جمعيات و منظمات المجتمع المدني و تقوية قدراتها وتعزيز ادوارها

المؤشر 1.4.123 : عدد الجمعيات و منظمات المجتمع المدني المتبارية للحصول على الجائزة

في إطار الخطة الاستراتيجية للعلاقات مع المجتمع المدني 2017-2020 تمت برمجت إحداث جائزة وطنية لتثمين عمل المجتمع المدني وابراز دوره والتعريف بالمبادرات النوعية التي قامت بها وقد تم اصدار المرسوم المحدث لهذه الجائزة ونشر ه في الجريدة الرسمية في مارس 2016 وتم الشروع في القيام بالإجراءات التنظيمية.

وتم الإعلان عن فتح باب الترشيح لهذه الجائزة لسنة 2017 وإعلان عن الفائزين في الحفل الذي سينظم في 15 نونبر 2017.

وإذا كان الهدف من إطلاق هذه الجائزة هو تشجيع المبادرات النوعية للمجتمع المدني والفاعلين الجمعويين والتحفيز على العمل المدني لخدمة الوطن والمساهمة في المجهودات الرامية الى تحقيق التنمية المستدامة فإن إطلاق هذه الجائزة سيمكن من أحداث دينامية جمعوية ومدنية ولقياس ذلك تم تحديد مؤشر يتعلق بعدد الملفات المتبارية للحصول على الجائزة والتي ينتظر ان يتزايد عددها مع التعريف بالجائزة والرفع من إشعاعها ونشر المبادرات النوعية الفائزة بالجائزة.

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد		70	100	150	200		2016

1. توضيحات منهجية

في إطار الخطة الاستراتيجية للعلاقات مع المجتمع المدني 2017-2020 تمت برمجت إحداث جائزة وطنية لتثمين عمل المجتمع المدني وابراز دوره والتعريف بالمبادرات النوعية التي قامت بها وقد تم اصدار المرسوم المحدث لهذه الجائزة ونشر ه في الجريدة الرسمية في مارس 2016 وتم الشروع في القيام بالإجراءات التنظيمية.

وتم الإعلان عن فتح باب الترشيح لهذه الجائزة لسنة 2017 وإعلان عن الفائزين في الحفل الذي سينظم في 15 نونبر 2017.

وإذا كان الهدف من إطلاق هذه الجائزة هو تشجيع المبادرات النوعية للمجتمع المدني والفاعلين الجمعويين والتحفيز على العمل المدني لخدمة الوطن والمساهمة في المجهودات الرامية الى تحقيق التنمية المستدامة فإن إطلاق هذه الجائزة سيمكن من أحداث دينامية جمعوية ومدنية ولقياس ذلك تم تحديد مؤشر يتعلق بعدد الملفات المتبارية للحصول على الجائزة والتي ينتظر ان يتزايد عددها مع التعريف بالجائزة والرفع من إشعاعها ونشر المبادرات النوعية الفائزة بالجائزة.

2. مصادر المعطيات

-الإعلان عن الجائزة في وسائل الاعلام الوطنية؛

- تعيين لجنة التنظيم ولجنة التحكيم؛

-تنظيم حفل منح الجائزة؛

- عدد الملفات المتوصل بها من طرف لجنة التنظيم كل سنة.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لا يحدد جودة الملفات والمبادرة، بقدر ما يحدد درجة التفاعل والاهتمام بالجائزة والطموح في الحصول عليها.

4. تعليق

المؤشر 2.4.123 : عدد الجمعيات المستفيدة من برامج وأنشطة الوزارة بمناسبة اليوم الوطني

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	3000	3500	4000	4500	5000	6000	2016

1. توضيحات منهجية

يقيس هذا المؤشر مجموع عدد الجمعيات المشاركة في النشطة المنظمة من طرف الوزارة كل سنة ويتعلق الامر مثلا:

- **عدد الجمعيات المشاركة في الاحتفال الرسمي السنوي باليوم الوطني للمجتمع المدني المنظم من طرف الوزارة**
- **عدد الجمعيات لمشاركة في الندوات واللقاءات المحلية والوطنية والدولية.**
- **المنظمة من طرف الوزارة والمتعلقة بمواضيع تهم جمعيات ومنظمات المجتمع المدني؛**
- **-عدد الجمعيات المستفيدة من الدورات التكونية المنظمة من طرف الوزارة أو التي تساهم في تنظيمها في إطار الشراكة والتعاون؛**
- **عدد الجمعيات المستفيدة من اللقاءات التحسيسية المنظمة من طرف الوزارة؛**
- **عدد الجمعيات المستفيدة من البرامج والأنشطة والخدمات التي تقدمها الوزارة كخدمات مركز الاتصال ومواكبة الجمعيات والمطبوعات ودلائل المساطير والتكوين عن بعد وغير ذلك.**

2. مصادر المعطيات

-تقارير لندوات ولقاءات والتكوينات.

-تقرير الأنشطة المنظمة بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للمجتمع المدني؛

-أوراق الحضور

-تقرير حول أنشطة الاتصال ومواكبة الجمعيات

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

4. تعليق

الهدف 5.123: تشجيع ممارسة الحق في تقديم العرائض

المؤشر 1.5.123 : عدد العرائض المعالجة

لا زال هذا المؤشر في طور الإنجاز.

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد							

1. توضيحات منهجية

لا زال هذا المؤشر في طور الإنجاز.

2. مصادر المعطيات

- **مرسوم لجنة العرائض المنشور بالجريدة الرسمية**
- **قرار تعيين أعضاء لجنة العرائض**
- **النظام الداخلي للجنة العرائض مصادق عليه من طرف رئيس الحكومة**
- **دليل إجراءات عمل لجنة العرائض؛**
- **الأمانة الدائمة للجنة العملية "المشاركة المواطنة "؛**
- **تقارير لجنة العرائض.**

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

4. تعليق

الهدف 6.123: تشجيع ممارسة الحقوق الدستورية الجديدة

المؤشر 1.6.123 : عدد أيام تكوين الجمعيات لتقوية كفاءاتها

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد الأيام		460	760	800	850	1200	2016

1. توضيحات منهجية

المؤشر في طور الإنجاز:

تختصر هذه التكوينات كالاتي:

تطوير وتنفيذ مخططات التكوين لتقوية قدرات الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية.

2. مصادر المعطيات

- مركز الاتصال والمواكبة،
- مخططات عمل المصلحة المكلفة
- مخططات تقوية قدرات الجمعيات
- بطاقات الحضور للتكوين
- بطاقات تتبع مخططات التكوين
- تقارير التكوين
- عمليات المواكبة والتتبع والتقييم من قبل لجنة العرائض
- تقارير أنشطة الأمانة الدائمة للجنة العرائض
- الأرضية الإلكترونية ل "المشاركة المواطنة".

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

4. تعليق

المؤشر 2.6.123 : عدد الأشخاص الذين اطلعوا على التطبيق وقاموا بتحميله على الهاتف النقال

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد			1000	1300	1500	2000	2017

1. توضيحات منهجية

- لازال هذا المؤشر في طور الإنجاز كونه مرتبطا باستراتيجية التواصل والاعلام والتحسيس حول الإطار القانوني الجديد للديمقراطية التشاركية.
- سيتم انجاز هذا المؤشر بعد تطوير استراتيجية التواصل حول الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية.

2. مصادر المعطيات

- استراتيجية التواصل
- خطط انجاز الاستراتيجية
- تقارير انجاز العمليات
- الأرضية الالكترونية ل " الديمقراطية التشاركية"

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

4. تعليق

الهدف 7.123: دعم وظائف الناطق الرسمي بإسم الحكومة وتعزيز مهامه التواصلية

المؤشر 1.7.123 : عدد أيام التكوين لفائدة المكلفين بالتواصل الحكومي

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد الأيام		1	2	3	4	10	2017

1. توضيحات منهجية

يهدف هذا المؤشر الى رصد عدد الأيام التكوينية التي سيستفيد منها المكلفون بالتواصل الحكومي

لا زال هذا المؤشر في طور الإنجاز.

تسعى هذه التكوينات الى:

الى تقوية القدرات التواصلية للمكلفين بالتواصل الحكومي

2. مصادر المعطيات

- ظهير تعيين أعضاء الحكومة
- المرسوم المحدد لاختصاصات الوزير
- استراتيجية الوزارة
- منشور السيد رئيس الحكومة

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا يراعي هذا المؤشر جودة التكوين ومدى تجاوب المشتركين لتنفيذه.

4. تعليق

الهدف 8.123: تشجيع حضور الندوات الصحافية للناطق الرسمي باسم الحكومة

المؤشر 1.8.123 : عدد الهيئات الإعلامية الحاضرة

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد		1000	1300	1500	1700	5500	2017

1. توضيحات منهجية

يهدف المؤشر الى رصد التجاوب والاقبال على الندوات الصحفية التي تنظم من طرف الناطق الرسمي باسم الحكومة خلال السنة.

2. مصادر المعطيات

- ظهير تعيين أعضاء الحكومة
- المرسوم المحدد لاختصاصات الوزير
- استراتيجية الوزارة
- بطاقات الحضور للندوات الصحفية
- البلاغات الصحفية لكل ندوة

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

4. تعليق

3. الجزء الثالث : محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

جدول 13: التوزيع حسب الدرجات/الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد	%
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	24	14,55
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	26	15,76
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	115	69,7
المجموع	165	100

جدول 14: التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد	%
المصالح المركزية	0	0
المصالح اللاممركزة	0	0
المجموع	0	100

جدول 15: التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد	%
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	0	0
جهة الشرق	0	0
جهة فاس - مكناس	0	0
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	0	0
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	0	0
جهة مراكش - آسفي	0	0
جهة درعة - تافيلالت	0	0
جهة سوس - ماسة	0	0
جهة كلميم - واد نون	0	0
جهة العيون -الساقية الحمراء	0	0
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0
المجموع	0	100

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

جدول 16: **توقع نفقات الموظفين للسنة 2018 (مشروع قانون المالية)**

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	25 070 232	179
المناصب المحذوفة	126 046	3
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	5 447 016	33
عمليات الإدماج	4 344 433	5
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	208 239	
الترقيات في الدرجة والرتبة[3] (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	606 107	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف المؤدية الرئيسية للرواتب (Direction de Paierie Principale)	**35 549 981**	0
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	**35 549 981**	

تعليق

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 123 : تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

مشروع 1 : دعم المهام

يهدف هذا المشروع الى ما يلي:

تقديم الدعم اللازم لمهام الوزارة؛

التحسين المستمر لظروف العمل؛

النهوض بالأعمال الاجتماعية للوزارة ؛

التدبير الحديث والفعال للموارد البشرية؛

تحديث وسائل واليات التدبير من خلال تعزيز وتقوية النظام المعلوماتي للوزارة؛

تعزيز اليقظة القانونية والتنظيمية؛

القيام بأنشطة تهدف الى تحديث مقرات الوزارة؛

تحسين ظروف العمل؛

تعزيز القدرات التدبيرية للوزارة عن طريق تمكين الموظفات من الأسس المنهجية والممارسات الجيدة في مجال القابة الداخلية والتحكم في المخاطر التدبير المالي والإداري

تقوية البنية التحتية للنظام المعلوماتي برمته والامن المعلوماتي على وجه الخصوص

مواصلة الجهود المبذولة والرامية لحوسبة وتحسين المسارات وتدبير المهن بالوزارة

تطوير قنوات التواصل الداخلية والخارجية

اعداد مسح خرائطي للعمليات والمسارات التدبيرية والوظيفية

اعداد دلائل المساطر والمواثيق (الأرشيف؛ الامن المعلوماتي؛ تدبير الوثائق الخ)

إرسال تدبير جيد وعقلاني للموارد البشرية؛

ارسال هندسة التكوين تروم تنمية الكفاءات التدبيرية والتقنية لموظفات وموظفي الوزارة.

مشروع 2 : التفاعل مع البرلمان

يهدف هذا المشروع الى ما يلي:

تحديث وسائل واليات التدبير من خلال تعزيز وتقوية النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الأسئلة البرلمانية

تعميم استعمال النظام المندمج للأسئلة على جميع القطاعات الحكومية

تسريع التفاعل مع الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة

تمكين البرلمانيين من تتبع فعال للملفات المتعلقة بالرقابة والتشريع.

ويرتكز هذا المشروع بالخصوص على إرساء نظام معلوماتي مندمج لتدبير العلاقات بين الحكومة والبرلمان مفتوح الولوج امام مجلسي البرلمان ومديرية العلاقات مع البرلمان وباقي القطاعات الحكومية.

مشروع 3 : تقوية قدرات المجتمع المدني

يهدف هذا المشروع الى:

***تعزيز الحكامة الجيدة وتطوير منظومة الشراكة بين الدولة والجمعيات: اذ يأتي هذا الهدف في سياق تفعيل احكام الدستور والمتعلقة بالحكامة الجيدة وتكافؤ الفرص والولوج للمعلومة وتفعيلا لما هو منصوص عليه في منشور الوزير الأول 2003/07 ورئيس الحكومة رقم 04/2014 بخصوص الشراكة بين الدولة والجمعيات وكذا تنفيذا لتوصيات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة وذلك بهدف تطوير منظومة الشراكة بين الدولة والجمعيات والتوفر على المعطيات والأدوات والاليات التي ستمكن من تتبع وتقييم السياسة الحكومية في هذا المجال لضمان المزيد من الفعالية والنجاعة وتحقيق الأهداف المنشودة.**

***تثمين عمل جمعيات ومنظمات المجتمع المدني وتقوية قدراتها وتعزيز ادوارها**

حيث يشكل المغرب نموذجا فريدا على المستوى الإقليمي في فتح المجال لمساهمة جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في الشأن العام وقد راكمت الحركة الجمعوية منذ فجر الاستقلال تجربة وخبرة مهمة وساهمت كقوة اقتراحية وكشريك للفاعل العمومي في اعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات العمومية محليا وجهويا ووطنيا ومن تم وجب تثمين عمل هذه الحركة الجمعوية وابراز التجارب الناجحة بهدف تعميمها واستنساخها وتطويرها.

لذلك يتعين على الفاعل العمومي مواكبة هذه الجمعيات والمنظمات وتوفير فضاءات الحوار والنقاش واشراكها في صناعة القرار العمومي. وحتى تقوم بأدوارها وجب المساهمة في تقوية

قدراتها ودعم جهودها وتمكينها من المعلومة القانونية والاليات والأدوات وتوفير الظروف المناسبة للاطلاعها بهذه الأدوار كما يجب.

مشروع 4 : الديموقراطية التشاركية

استنادا للمقتضيات الجديدة التي جاء بها دستور 2011 والمتعلقة بالديمقراطية التشاركية، بادرت الحكومة المغربية الى تنظيم حوار موسع حول المجتمع المدني وادواره الدستورية الجديدة. وكان الهدف من هذا الحوار هو فتح تشاور مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين حول طريقة تنفيذ هذه المقتضيات الجديدة لهذا الغرض خرج الحوار بعدد من التوصيات تم على أساسها وضع إطار قانوني للديمقراطية التشاركية والذي يقتضي تفعيله إرساء عدد من الاليات الهدف منها:

*تشجيع ممارسة الحق في تقديم العرائض

*تشجيع ممارسة الحقوق الدستورية الجديدة.

مشروع 5 : دعم المهام

مشروع 6 : دعم المهام

مشروع 7 : دعم مهام و وظائف الناطق الرسمي باسم الحكومة

مشروع: دعم مهام ووظائف الناطق الرسمي باسم الحكومة

- يكتسي التواصل الحكومي أهمية استراتيجية في منظومة العمل الحكومي، وذلك لما للتواصل من محورية في أي تدبير للشأن العام، وقد نص الدستور على حق المواطنات والمواطنين في المعلومة، كما نص على ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة، لذلك فإن التقييم الموضوعي لمختلف السياسات العمومية ستبنى على أساس تواصل دائم ومستمر وفعال.
- لذلك ترتكز استراتيجية2017-2021 الخاصة بوزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة على المشاريع التي تهدف إلى القيام بمقتضيات التواصل المؤسساتي للوزارة وكذا تلك المتعلقة بالقيام بمقتضيات التواصل المرتبطة بمهام الناطق الرسمي باسم الحكومة،
- أوراش ومشاريع المجال
- سيتم الاشتغال خلال هذه الولاية على خمسة أوراش في مجال التواصل الحكومي، تتمثل في:

1-بناء خطة تواصلية حكومية ناجعة؛

2-تقوية آليات التنسيق بين القطاعات الحكومية ورفع القدرات؛

4-إرساء نظام للرصد واليقظة؛

ملحق: البطاقات التفصيلية للمؤشرات

البطاقة التفصيلية للمؤشر استعمال المكتبيات		
البرنامج	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	
هدف الوزارة	تحسين تدبير الموارد	
الرمز		
المسؤول على المؤشر	الكتابة العامة	
المصلحة المستخدمة للمؤشر	مصلحة تدبير الميزانية و المعدات	
وصف المؤشر	وحدة القياس	درهم/موظف
	مدة القياس	سنوات 3
	آخر القيم المعروفة	السنة 2016 القيمة 3835.96
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	النظام المندمج لتدبير النفقات
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	مصلحة تدبير الميزانية و المعدات
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	مصلحة تدبير الميزانية و المعدات
	المصادقة على المؤشر	
	كيفية الاحتساب	قيمة استهلاك المكتبيات بالدرهم/عدد الموظفين
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	ارشفة رقمية و ورقية
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل	
	منحى التغير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	لا يحتسب المؤشر المساطر التي يتم العمل بها بارتباط مع وزارات أخرى.
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
تعليق		

البطاقة التفصيلية للمؤشر معدل عدد أيام التكوين لكل موظف سنويا		
البرنامج	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	
هدف الوزارة	تحسين تدبير الموارد	
الرمز		
المسؤول على المؤشر	الكتابة العامة	
المصلحة المستخدمة للمؤشر	مصلحة تدبير الميزانية و المعدات	
وصف المؤشر	وحدة القياس	عدد الأيام
	مدة القياس	نوات 3
	آخر القيم المعروفة	السنة 2017 القيمة 6
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	قاعدة البيانات و لوحة القيادة المتعلقة مصلحة تدبير الموارد البشرية
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	مصلحة تدبير الموارد البشرية
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	مصلحة تدبير الميزانية و المعدات
	المصادقة على المؤشر	مصلحة تدبير الميزانية و المعدات
	كيفية الاحتساب	عدد المشاركين * مدة التكوين)/مجموع موظفي الوزارة)
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	ارشفة رقمية و ورقية
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل	
	منحى التغير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	**هذا المؤشر لايأخذ بعين الاعتبار التكوين المقدم من طرف هيئات ومنظمات أخرى في إطار التعاون والتكوينات المختلفة بالشهادات والتكوين الذي يتم بشكل فردي وكذا التكوين عن بعد والتكوينات الخاصة التي تنظمها المديريات للأطر التابعة لها.**
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
تعليق		

البطاقة التفصيلية للمؤشر مؤشر رقمنة المساطر الإدارية		
البرنامج	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	
هدف الوزارة	تحسين تدبير الموارد	
الرمز		
المسؤول على المؤشر	الكتابة العامة	
المصلحة المستخدمة للمؤشر		
وصف المؤشر	وحدة القياس	عدد
	مدة القياس	
	آخر القيم المعروفة	*السنة* ☐☐☐☐ *القيمة* ☐☐☐☐
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	
	المصادقة على المؤشر	
	كيفية الاحتساب	
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل	
	منحى التغير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	**وGIDلا يحتسب المؤشر المساطر التي يتم العمل بها بارتباط مع وزارات أخرى كمساطر GIP**
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
تعليق	**خلال 2015 تم وضع مسطرة الشكايات عبر الأنترنت وخلال سنة 2016 تم العمل بمسطرة ضبط حضور الموظفات والموظفين وفي 2017 سيتم انهاء العمل في الطابع الورقي بمساطر متعلقة بالرخص الإدارية وشواهد العمل وبيانات الأجرة ويمكن العمل بمسطرة اليكترونية لتدبير الحاجيات من المخزون والأوامر بمهمة واستعمال سيارات المصلحة.**	

البطاقة التفصيلية للمؤشر المراسلات الاليكترونية		
البرنامج	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	
هدف الوزارة	تحسين التفاعل بين الحكومة والبرلمان	
الرمز		
المسؤول على المؤشر	الكتابة العامة	
المصلحة المستخدمة للمؤشر		
وصف المؤشر	وحدة القياس	%
	مدة القياس	
	آخر القيم المعروفة	*السنة* / *القيمة*
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	
	المصادقة على المؤشر	
	كيفية الاحتساب	
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل	
	منحى التغير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	**هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار الأسئلة المتعلقة بالسياسات العامة والموجهة لرئيس الحكومة في إطار الجلسات الشهرية المنصوص عليها في الفصل 100 من الدستور.** **و لا تحسب أيام العطل والاعياد عند احتساب اجال 24 ساعة.**
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
تعليق		

البطاقة التفصيلية للمؤشر الخدمات الالكترونية		
البرنامج	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	
هدف الوزارة	تحسين التفاعل بين الحكومة والبرلمان	
الرمز		
المسؤول على المؤشر	الكتابة العامة	
المصلحة المستخدمة للمؤشر		
وصف المؤشر	وحدة القياس	%
	مدة القياس	
	آخر القيم المعروفة	*السنة* ☐☐☐☐ *القيمة* ☐☐☐☐
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	
	المصادقة على المؤشر	
	كيفية الاحتساب	
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل	
	منحى التغير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	**هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار توفير الخدمة للبرلماني دون ان يقيس مدى استعمال البرلمانين لهذه الخدمة**
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	

تعليق	**الإجراءات التي تم تحديدها لضمان تحسين المؤشر.** **لقاءات عمل مع القطاعات الوزارية والمكلفون بالشؤن البرلمانية لتوسيع قاعدة استعمال التراسل الإلكتروني فيما يتعلق بالأسئلة،** **نظام معلوماتي لرقمنة التراسل بين الوزارة وباقي القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية بالرقابة البرلمانية.** **ملاحظة: إمكانية تغير المؤشر** ***تعهدات الحكومة** ***لجنة مقترحات القوانين** *** تأهيل مستشارين والمكلفين بالشؤون البرلمانية**

البطاقة التفصيلية للمؤشر نسبة استعمال بوابة شراكة من طرف الممولين العموميين		
البرنامج	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	
هدف الوزارة	تعزيز و تطوير منظومة الشراكة بين الدولة والجمعيات	
الرمز		
المسؤول على المؤشر	الكتابة العامة	
المصلحة المستخدمة للمؤشر		
وصف المؤشر	وحدة القياس	%
	مدة القياس	
	آخر القيم المعروفة	*السنة* ☐☐☐☐ *القيمة* ☐☐☐☐
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	
	المصادقة على المؤشر	
	كيفية الاحتساب	
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل	
	منحى التغير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	**المؤشر يقيس مدى استعمال البوابة من طرف الممول العمومي دون الإشارة الى احترام اجال وضع المعطيات بالموقع ولا جودة المعلومات التي يضعها القطاع المعني في الموقع.**
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
تعليق	**استعمال هذه البوابة من طرف القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقولات العمومية سيمكن، وبطريقة مباشرة، من نشر المعلومة المتعلقة بالتمويل العمومي (نشر فرص التمويل،) وتجميعها في موقع واحد وتسهيل الولوج اليها من طرف الجمعيات وفي نفس الوقت تحقيق الشفافية بنشر لائحة المشاريع الممولة.**	

البطاقة التفصيلية للمؤشر عدد الجمعيات و منظمات المجتمع المدني المتبارية للحصول على الجائزة		
البرنامج	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	
هدف الوزارة	تثمين عمل جمعيات و منظمات المجتمع المدني و تقوية قدراتها وتعزيز ادوارها	
الرمز		
المسؤول على المؤشر	الكتابة العامة	
المصلحة المستخدمة للمؤشر		
وصف المؤشر	وحدة القياس	عدد
	مدة القياس	
	آخر القيم المعروفة	*السنة* ☐☐☐☐ *القيمة* ☐☐☐☐
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	
	المصادقة على المؤشر	
	كيفية الاحتساب	
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل	
	منحى التغير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	**هذا المؤشر لا يحدد جودة الملفات والمبادرة، بقدر ما يحدد درجة التفاعل والاهتمام بالجائزة والطموح في الحصول عليها.**
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
تعليق		

البطاقة التفصيلية للمؤشر عدد الجمعيات المستفيدة من برامج وأنشطة الوزارة بمناسبة اليوم الوطني		
البرنامج	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	
هدف الوزارة	ثنمين عمل جمعيات و منظمات المجتمع المدني و تقوية قدراتها وتعزيز ادوارها	
الرمز		
المسؤول على المؤشر	الكتابة العامة	
المصلحة المستخدمة للمؤشر		
وصف المؤشر	وحدة القياس	عدد
	مدة القياس	
	آخر القيم المعروفة	*السنة* / *القيمة*
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	
	المصادقة على المؤشر	
	كيفية الاحتساب	
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل	
	منحى التغير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
تعليق		

البطاقة التفصيلية للمؤشر عدد العرائض المعالجة		
البرنامج	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	
هدف الوزارة	تشجيع ممارسة الحق في تقديم العرائض	
الرمز		
المسؤول على المؤشر	الكتابة العامة	
المصلحة المستخدمة للمؤشر		
وصف المؤشر	وحدة القياس	عدد
	مدة القياس	
	آخر القيم المعروفة	*السنة* ☐☐☐☐ *القيمة* ☐☐☐☐
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	
	المصادقة على المؤشر	
	كيفية الاحتساب	
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل	
	منحى التغير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
تعليق		

البطاقة التفصيلية للمؤشر عدد أيام تكوين الجمعيات لتقوية كفاءاتها		
البرنامج	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	
هدف الوزارة	تشجيع ممارسة الحقوق الدستورية الجديدة	
الرمز		
المسؤول على المؤشر	الكتابة العامة	
المصلحة المستخدمة للمؤشر		
وصف المؤشر	وحدة القياس	عدد الأيام
	مدة القياس	
	آخر القيم المعروفة	*السنة* ☐☐☐☐ *القيمة* ☐☐☐☐
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	
	المصادقة على المؤشر	
	كيفية الاحتساب	
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل	
	منحى التغير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
تعليق		

البطاقة التفصيلية للمؤشر عدد الأشخاص الذين اطلعوا على التطبيق وقاموا بتحميله على الهاتف النقال		
البرنامج	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	
هدف الوزارة	تشجيع ممارسة الحقوق الدستورية الجديدة	
الرمز		
المسؤول على المؤشر	الكتابة العامة	
المصلحة المستخدمة للمؤشر		
وصف المؤشر	وحدة القياس	عدد
	مدة القياس	
	آخر القيم المعروفة	*السنة* ☐☐☐☐ *القيمة* ☐☐☐☐
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	
	المصادقة على المؤشر	
	كيفية الاحتساب	
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل	
	منحى التغير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
تعليق		

البطاقة التفصيلية للمؤشر عدد أيام التكوين لفائدة المكلفين بالتواصل الحكومي		
البرنامج	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	
هدف الوزارة	دعم وظائف الناطق الرسمي بإسم الحكومة وتعزيز مهامه التواصلية	
الرمز		
المسؤول على المؤشر	الكتابة العامة	
المصلحة المستخدمة للمؤشر		
وصف المؤشر	وحدة القياس	عدد الأيام
	مدة القياس	
	آخر القيم المعروفة	*السنة* / *القيمة*
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	
	المصادقة على المؤشر	
	كيفية الاحتساب	
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل	
	منحى التغير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	**لا يراعي هذا المؤشر جودة التكوين ومدى تجاوب المشتركين لتنفيذه.**
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
تعليق		

البطاقة التفصيلية للمؤشر عدد الهيئات الإعلامية الحاضرة		
البرنامج	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	
هدف الوزارة	تشجيع حضور الندوات الصحافية للناطق الرسمي باسم الحكومة	
الرمز		
المسؤول على المؤشر	الكتابة العامة	
المصلحة المستخدمة للمؤشر		
وصف المؤشر	وحدة القياس	عدد
	مدة القياس	
	آخر القيم المعروفة	*السنة* ☐☐☐☐ *القيمة* ☐☐☐☐
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	
	المصادقة على المؤشر	
	كيفية الاحتساب	
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل	
	منحى التغير المنشود	
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة	
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
تعليق		